وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أكتوبر 2020

الملخص التنفيذي

جدول المحتويات

نطاق العمل:.....3

القيود:.....4

المخاطر العامة لوزارة التجارة والصناعة: 5

تقييم المخاطر - نظرة عامة على النتائج:.....6

تصنيف المخاطر الشاملة مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات 8

تصنيف المخاطر الشاملة للتجار في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة 9

تصنيف المخاطر الشاملة للمحاسبين القانونيين 9

تقييم المخاطر القطاعية: 10

أنواع الخطر وعوامل الخطر: 10

منهجية تقييم المخاطر القطاعية - القطاعات الخاضعة للرقابة.....10

فئات المخاطر الكامنة: 11

الرقابة الداخلية:..... 11

تقييم المخاطر المتبقية 2

نقاط الضعف الرئيسية والعوامل عالية الخطورة - نظرة عامة على دولة قطر: 9

نقاط الضعف الرئيسية وعوامل الخطر العالية: 9

العوامل السياسية: 10

عوامل اقتصادية:..... 10

العوامل التكنولوجية: 10

العوامل التشريعية:..... 11

ملخص نقاط الضعف الرئيسية وعوامل الخطر العالية:.....12

كيف يجب على الجهات الخاضعة للرقابة استخدام تقييم المخاطر القطاعية: 12

نطاق العمل:

- أجرت وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر (المشار إليها فيما يلي باسم الوزارة) تقييمًا للمخاطر القطاعية(SRA) لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات الثلاثة الخاضعة لرقابتها بموجب قانون الدولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019 (المشار إليه فيما يلي بـ"قانون 20").
- يُعرِّف القانون 20 جرائم غسل الأموال، ويحدد واجبات والتزامات المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية، ويوضح واجبات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تأسست عام 2002.
- وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 41 لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 20 لسنة 2019 ، وزارة التجارة والصناعة هي الجهة الرقابية التي ستشرف على القطاعات الثلاثة وتراقبها: 1) المحاسبون القانونيون 2) تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة. 3) مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات.
- هذا التقرير هو أول تقرير لتقييم المخاطر القطاعية تصدره وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات الخاضعة لرقابتها . وتهدف عملية تقييم المخاطر القطاعية إلى:
  - مساعدة وزارة التجارة والصناعة في فهم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المتعلقة بالقطاعات الخاضعة لرقابتها؛
  - تقديم التوجيه للجهات الخاضعة لرقابتها بشأن المخاطر ذات الصلة بقطاعها؛
  - المساهمة المستمرة بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر؛
  - الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي التي تتطلب من الدول تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مناسب وتوفير التنظيم والرقابة المناسبين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - تقييم المخاطر الكامنة، والرقابة الداخلية وبالتالي المخاطر المتبقية عن ثلاث قطاعات خاضعة لرقابة الوزارة. بالإضافة إلى الكيانات المرخصة الأخرى التي لا تخضع للرقابة (يشار إليها من الآن فصاعدًا باسم "الكيانات المرخصة").
- يأخذ تقييم المخاطر في الاعتبار جميع عوامل مخاطر غسل الأموال الكامنة ذات الصلة من أجل تحديد مخاطر العملاء وبالتالي تقييم الضوابط الداخلية، من وجهة نظر التصميم والفعالية التشغيلية.
- علاوة على ذلك، يهدف تقييم القطاعي للمخاطر إلى مساعدة الوزارة والجهات الخاضعة للرقابة في جهودها المستمرة لفهم ومعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي توجيه القطاعات الخاضعة للرقابة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يشمل تحديد وتقييم والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النهج القائم على المخاطر بما يتماشى مع قانون وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- بناء على النتائج الموثقة ضمن هذا التقرير ستقوم وزارة التجارة والصناعة بتطوير و / أو تعزيز السياسات والإجراءات والأنظمة وآليات الرقابة اللازمة للحد من هذه المخاطر.
- مع زيادة نسبة التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان كافة، قامت مجموعة العمل المالي - من خلال مجموعة من الخبراء في جميع أنحاء العالم - بتحديد مجموعة من التوصيات التي تساعد على نص السياسات المحلية والدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تشكل التوصيات الأربعون لمجموعة العمل

المالي الأساس للجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تهدف وزارة التجارة والصناعة، من خلال تقييم للمخاطر القطاعية، إلى تقييم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن القطاعات الخاضعة للرقابة وتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي الأربعين على القطاعات الخاضعة للرقابة.

يتكون هذا التقرير من قسمين:

القسم 1: نتائج تقييم المخاطر القطاعية - يمكن قراءة هذا القسم بمفرده وسيزوّد الجهات الخاضعة للرقابة بلمحة عامة عن مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب ومكامن الضعف ونتائج تحليل المخاطر الخاصة بها.

القسم 2: تفاصيل تدعم نتائج تقييم المخاطر القطاعية، يتضمن هذا القسم الملاحق التي توثق التفاصيل ذات الصلة والتي تدعم تقييم المخاطر القطاعية وتغطي الجانب التقني مثل المنهجية المعتمدة والتفاصيل المتعلقة بها.

- وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم مصحوبًا أيضًا بإطار عمل إشرافي ورقابي لمكافحة غسل الأموال صاغته وزارة التجارة والصناعة لتفصيل السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها على أساس نهج قائم على المخاطر، والتي سيتم اعتمادها لتحديد التوقعات بالنسبة للكيانات الخاضعة للإشراف بالتزاماتها تجاه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- بموجب المادة 59 من قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019، تُعد وزارة التجارة والصناعة الجهة الرقابية المختصة بالإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة - المحاسبون القانونيون، تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات. يُشار إلى هذه الفئات الثلاثة فيما بعد بمصطلح "الجهات الخاضعة". على هذا النحو، تلتزم وزارة التجارة والصناعة بالحفاظ على قنوات التواصل مع الجهات الخاضعة للرقابة، من أجل ضمان نزاهة النظام المالي وتغلب على أي محاولات لإساءة استخدام الجهات الخاضعة وخدماتها لأغراض غير مشروعة.

القيود:

- تم الاعتماد في عملية تقييم المخاطر القطاعية على المعلومات المتاحة بقاعدة بيانات BSS بوزارة التجارة والصناعة و الذي يخول التعرف على الشكل القانوني للجهة الخاضعة و عدد شركائها و حجمها.
- لا يتم حاليًا جمع المعلومات حول البيئة الرقابية المطبقة داخل الجهات الخاضعة للرقابة لغرض تقييم للمخاطر القطاعية. وعليه تم وضع الاستبيانات وتعميمها على الجهات الخاضعة للرقابة للحصول على معلومات مبدئية.
- لم تكن الردود الواردة من الجهات الخاضعة كافية لإثبات النتائج والتوصل إلى استنتاج نهائي بشأن بيئتها الرقابية. علاوة على ذلك، لم يتم التحقق من صحة الردود الواردة من قبل الوزارة لتأكيد الاستنتاجات النهائية.
- الجدير بالذكر أن الوزارة بصدد تنفيذ نظام SAS لتحديد سمات مخاطر الكيانات وتحديث تدريجي لنظام BSSوالبيانات مثل هيكل الملكية (معقد ، مباشر / غير مباشر)، خط العمل، حجم الأعمال / رأس المال، جنسية الشركة الام ومواقع العمل وما إلى ذلك بسبب تعذر إجراء تقييم تفصيلي وشامل للكيانات في هذه المرحلة. ومع ذلك، تم إجراء تحليل تفصيلي بناءً على البيانات المتاحة. كما أنه تم تطوير تقييم مخاطر للكيانات المرخصة وسيتم تنفيذها لدعم تقييم كل كيان مرخص أو سيُرخص من قبل وزارة التجارة والصناعة.

المخاطر العامة لوزارة التجارة والصناعة:

- يهدف تقييم المخاطر القطاعية إلى مساعدة الوزارة في فهم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر بشكل أفضل داخل القطاعات الخاضعة للرقابة. تم تصنيف المخاطر الكامنة على أنها عالية عند تقييم عوامل الخطر الأربعة (أي مخاطر البلد، ومخاطر العملاء، وطرق التسليم، والمنتج والخدمات).
- بالنسبة لمخاطر الدولة، حددنا معلومات عن معدل حجم اعمال الشركات الناتجة عن دوائر اختصاص عالية المخاطر، والعدد الإجمالي للصادرات والواردات المرتبطة بدوائر اختصاص عالية المخاطر، والنسب المئوية للأعمال المرتبطة بدوائر اختصاص عالية المخاطر.
- فيما يتعلق بمخاطر العملاء، تفتقر سجلات الوزارة إلى معلومات مهمة للأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر وأصحاب الثروات المرتفعة، والمعلومات المالية ذات الصلة مثل رقم الأعمال السنوي، ومصدر الاموال والثروة.
- بالنسبة لقناة التسليم، لا تستلزم عملية بدء التعامل مع العملاء التواجد الفعلي للمستفيدين الحقيقيين ونتيجة لذلك قد تفشل الوزارة في التعرف على الهوية الحقيقية للمستفيدين الحقيقيين بشكل صحيح.
- بالنسبة للمنتج والخدمات، تبلغ مدة التراخيص المقدمة للعملاء سنة واحدة ويمكن تمديدها لمدة تصل إلى 5 سنوات، اعتمادًا على موافقات من جهات محددة. يكمن الخطر في تغيير محتمل في الاشخاص المساهمين في الشركة، ولا تستطيع الوزارة مراقبتها بشكل صحيح .
- إن إطار الرقابة الداخلية المطبق للجهات الخاضعة لديها فرص كبيرة للتحسين. وقد أظهر تقييم المخاطر القطاعية أن تطوير عمليات وإجراءات مناسبة لتقييم مخاطر العملاء يمثل تحديًا كبيرًا للوزارة وللجهات الخاضعة ويتطلب تطويرًا كبيرًا. أثناء تقييم مخاطر الرقابة الداخلية من خلال استخدام الاستبيانات ، توصلنا إلى استنتاج أنها فعالة جزئيًا. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة بصدد تنفيذ إطار الرقابة يعالج كحد ادنى، أوجه القصور الرئيسية التالية التي تم تحديدها أثناء تقييم المخاطر القطاعية:
- بالنسبة للحوكمة والرقابة، تم وضع إطار إشرافي ورقابي للامتثال لقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي لم يتم تنفيذها بعد جنبًا إلى جنب مع المستندات الداعمة مثل عمليات التفتيش خارج الموقع وفي المكتب. يتضمن الإطار الإشرافي والرقابي عمليات تقييم المخاطر التي سيتم إجراؤها على الجهات الخاضعة والإشراف المتكرر القائم على المخاطر لتقييم فعالية الجهات الخاضعة للرقابة
- بالنسبة للرقابة الداخلية المتعلقة بالأفراد، يتناول الإطار الرقابي الجديد التدريب والتوعية لفريق عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان تدريب موظفي القسم المحدد بشكل مناسب لتعزيز قدراتهم على إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب ومراجعة مدى كفاية وتناسب وفعالية الجهات الخاضعة للرقابة سياسات على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وبالمثل بالنسبة للعملية، يشمل إطار الرقابة إجراءات الإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة ورصدها ومراجعتها.
- يستلزم إطار الرقابة تنفيذ حلول / وأطر عمل التي تساهم في رقابة أكثر فعالية على الجهات الخاضعة للرقابة والمرخصة لهم بموجب وزارة التجارة والصناعة.
- الرقابة الفعالة والتنفيذ: تماشياً مع توصيات مجموعة العمل المالي، تعد عملية الرقابة والتنفيذ الفعالة مكونًا مهمًا لنظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. استنادًا إلى المعلومات التي تم تقييمها خلال تقرير التقييم القطاعي، وضعت وزارة التجارة والصناعة إطارًا لاحتياجات الرقابة من أجل دمج المنهجيات والتعميمات وإرشادات التنفيذ التي تمت صياغتها بما يتماشى مع خصوصيات كل قطاع؛ أيضًا، سيتم إجراء

وتفتيش ميداني لذلك لتمكين وزارة التجارة والصناعة من تقييم ما إذا كانت أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة للجهات الخاضعة فعالة، وحيثما كان ذلك ضروريًا لفرض التدابير التصحيحية؛ يشتمل مثل هذا الإطار على مجموعة واسعة من التدابير الإشرافية والرقابية التي تشمل التدابير الوقائية والعقوبات ذات الصلة والإجراءات العلاجية الأخرى التي يجب على وزارة التجارة والصناعة تطبيقها.

- النهج القائم على المخاطر: حدد تقييم المخاطر القطاعية التحديات في تحويل المعرفة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى ممارسة إشرافية ورقابية وسياسات وإجراءات قائمة على المخاطر. هذا ينطبق على السلطة المختصة والجهات الخاضعة للرقابة. سيكون مسار العمل ذي القيمة المضافة لوزارة التجارة والصناعة هو تنفيذ إطارها لإدخال نهج أكثر تناسقًا وقائمًا على المخاطر ومستهدفًا في مراقبة الجهات الخاضعة للرقابة. وبهذه الطريقة، ستكون وزارة التجارة والصناعة في وضع أفضل في تطوير والحفاظ على المعرفة وفهم كل قطاع وما يرتبط به من تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي يتم تحليلها بشكل أكبر في الأقسام الثلاثة التالية من التقرير.
- وكجزء من عملية تقييم القطاعات، كشف تقييم المخاطر القطاعية أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن أن يؤثر على القطاعات الخاضعة للرقابة وبالتالي وزارة التجارة والصناعة. بالنظر إلى أن المنتجات والخدمات المقدمة من القطاعات الثلاثة تبدو جذابة للغاية للمجرمين، فإن هذا يشكل تهديدات كبيرة على الوزارة. ترتبط الأسباب الكامنة وراء جاذبية المنتج والخدمات ارتباطًا مباشرًا بحقيقة أن هذه الخدمات تفضل إخفاء الهوية وإخفاء الملكية المستفيدة من خلال إنشاء صناديق استئمانيه ومختلف الأشكال القانونية الأخرى للشركات وإنشاء طبقات متعددة من الملكية من خلال واجهة الاستخدام الشركات.

تقييم المخاطر - نظرة عامة على النتائج:

قامت وزارة التجارة والصناعة بتقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب باستخدام مصفوفة مخاطر 5 × 5 وتم تعيين التصنيفات (مرتفعة، متوسطة-مرتفعة، متوسطة، منخفضة). يلخص الجدول نتائج مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب الكامنة والمتبقية.

تقييم المخاطر	المخاطر الكامنة	الضوابط الداخلية	المخاطر المتبقية	التصنيف العام للمخاطر
مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات	متوسطة	فعال جزئياً	متوسطة - مرتفعة	مخاطر مرتفعة نسبيا
تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة	شديدة	غير فعال	مرتفعة	مخاطر مرتفعة
المحاسبون القانونيون	كبيرة	فعال جزئيا	متوسطة	متوسطة

- تُعرف القطاعات الثلاثة المذكورة أعلاه بالأعمال والمهن غير المالية المحددة، وتشير الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى الدور الذي تلعبه في تقديم الخدمات والمنتجات التي يمكن استخدامها لتسيير الأموال غير المشروعة ضمن النظام المالي، على سبيل المثال: الأشخاص الاعتباريون والترتيبات

القانونية معرضون لخطر سوء المعاملة من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب، وغالبًا ما يتم استخدامهم في مخططات غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وتوفر الأعمال والمهن غير المالية المحددة ثلاث فرص أساسية للمجرمين:

- إعطاء انطباع عن الاحترام والمصداقية.
- صعوبة الكشف عن احتمالية غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقيق فيه.
- توفير الوصول إلى الخدمات والتقنيات المتخصصة.

- ويؤدي التقييم العام للمخاطر في وزارة التجارة والصناعة إلى تصنيف عام للمخاطر المتوسطة إلى العالية. ويأتي ذلك نتيجة لقيام وزارة التجارة والصناعة مؤخرا بدور السلطة الإشرافية، ومن ثم فهي حاليا بصدد بناء العمليات والإجراءات والضوابط لتمكين التشغيل الفعال لدورها كسلطة إشرافية. مع أخذ هذا العامل في الاعتبار وكذلك نتائج التحليل الكمي الذي تم إجراؤه ، يمكن قبول تصنيف المخاطر الإجمالي على أنه متوسط إلى مرتفع.
- يصنف قطاع المحاسبين القانونيون على أنه "متوسط" بناءً على نتيجة تقييم المخاطر (الكامنة والمتبقية بعد احتساب نتائج تقييم الرقابة الداخلية). إن الاختلاف في تصنيف المخاطر مقارنة بالقطاعات الأخرى (باستثناء النتائج الكمية للاستبيانات) مبني أيضًا على عوامل أخرى مثل وجود شركات محاسبة كبيرة ومتوسطة الحجم ذات حضور دولي، وضوابط وإجراءات داخلية راسخة، التي من شأنها تقليل تقييم المخاطر المتبقية إلى متوسطة. ترتبط مهنة المحاسبة بعنصر مخاطر مرتفعة بما يتفق مع مجموعة العمل المالي، والمحاسبون هم حراس البوابة، وبهذه الصفة هم معرضون لإساءة الاستغلال من قبل غاسلي الأموال من خلال الوظائف التي يؤدونها؛ مثل تقديم الاستشارات المالية والضريبية، وإدارة الشركة، وشراء الممتلكات أو بيعها، والتخويل، وإجراء المعاملات المالية. يتفاقم هذا بسبب الحجم الكبير نسبيًا للقطاع وعدد الجهات وكذلك أنواع العملاء. يعكس تصنيف المخاطر الدور الذي يلعبه المحاسبون في تسهيل حركة الأموال عبر الحدود (بما في ذلك النقد)، وسهولة الوصول إلى المنتجات والخدمات المعقدة العالية المخاطر.
- ويعكس التصنيف العام للمخاطر المرتفعة نسبيا لقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات التهديدات والضعف الذي يواجهه القطاع أمام العديد من عوامل التعلم الآلي وتمويل الإرهاب، بما في ذلك عدم الكشف عن الهوية وإخفاء المستفيد الحقيقي. ويتماشى تصنيف المخاطر المذكور أعلاه مع إرشادات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال لقطاع برنامج التعاون التقني. وقد سلط الضوء على قطاع برنامج التعاون التقني على الصعيدين الدولي والمحلي باعتباره عرضة لأنشطة التعلم الآلي وتمويل الإرهاب. يختلف مستوى المخاطر التي تتعرض لها شركات TCSPs اختلافا كبيرا ويعتمد على الخدمات المقدمة لعملائها. ومن المرجح أن يساء استخدام عملياتها وخدماتها لتيسير الأنشطة الإجرامية وإخفاء مصدر الأموال المتأتية من أنشطة غير مشروعة.
- وأخيرا، أسفر التقييم المتعلق بقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة عن تصنيف عام عالي المخاطر. ومن المتوقع أن تكون خصائص المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، تجعل القطاع جذابا لأولئك الذين يسعون إلى غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمجوهرات وغيرها من المنتجات العالية القيمة ذات الخصائص المماثلة، هي أشكال من الثروة قابلة للنقل وشديدة التركيز، ويمكن أن تكون جذابة للغاية لغاسلي الأموال وغيرهم من المجرمين، بمن فيهم المتورطون في تمويل الإرهاب. وتبين الحالات الأخيرة طرقا مختلفة يمكن من خلالها استخدام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمجوهرات لأغراض غير مشروعة. على وجه الخصوص ، توضح هذه الحالات المخاطر التي ينطوي

عليها قبول مدفوعات الطرف الثالث وأهمية إجراء استفسارات معقولة عندما تبدو طلبات العميل غير عادية. كجزء من تقييم المخاطر، ومن أجل توفير نظرة شاملة لنهج المخاطر، تم تنفيذ تقييم المخاطر على مستوى المنشأة، والذي يتبع عادة نهجا من ثلاث مراحل:

أ) تحديد وتقييم المخاطر الكامنة.

ب) تحديد وتقييم الضوابط الداخلية.

ج) تحديد وتقييم المخاطر المتبقية.

- قام تقييم المخاطر القطاعية بتقييم الضعف العام لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الثلاث قطاعات الموضحة في الجدول أعلاه، للوصول إلى التصنيف العام للمخاطر المتوسطة المرتفعة، قام تقييم المخاطر القطاعية بتقييم عناصر مثل جودة سياسات واستراتيجيات مكافحة غسل الأموال، والإطار القانوني الذي يؤثر على مكافحة غسل الأموال، وفعالية الجهة الرقابية عن الإشراف والرقابة على عمليات غسل الأموال. القطاع، والقدرة والموارد المخصصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعملية تقييم مخاطر العملاء، والتكنولوجيا وتوافر أدوات تحديد موثوقة، وعملية المراقبة المستمرة، ومتطلبات الإبلاغ، والوصول إلى معلومات هوية المستفيد الحقيقي، والتهديدات على المستوى الدولي.

تصنيف المخاطر الشاملة مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات

تقييم المخاطر	المخاطر الكامنة	الضوابط الداخلية	المخاطر المتبقية	التصنيف العام للمخاطر
مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات	متوسطة	فعال جزئيا	متوسطة - مرتفعة	مخاطر مرتفعة نسبيا

- يعكس التصنيف للمخاطر المرتفعة لقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات التهديدات وقابلية التعرض لعدد من عوامل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إخفاء هوية المستفيد الحقيقي. تم تسليط الضوء على قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات على الصعيدين الدولي والمحلي باعتبارهما معرضين لأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تختلف مستويات المخاطر التي تتعرض لها شركات مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات اختلافًا كبيرًا، اعتمادًا على الخدمات التي تقدمها لعملائها. من المحتمل أن يتم إساءة استخدام عملياتهم وخدماتهم لتسهيل الأنشطة الإجرامية وإخفاء مصدر الأموال المتأتية من أنشطة غير مشروعة.
- تسلط نتيجة تقييم المخاطر القطاعية لقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات الضوء على الحاجة إلى إجراء تقييم سليم على مستوى الجهة الخاضعة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها برنامج مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات حتى يمكن للسياسات والإجراءات والتدابير الأولية والمستمرة للعناية الواجبة تجاه العميل للحد من هذه المخاطر.

تصنيف المخاطر الشاملة للتجار في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

تقييم المخاطر	المخاطر الكامنة	الضوابط الداخلية	المخاطر المتبقية	التصنيف العام للمخاطر
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	شديدة	غير فعال	مرتفعة	مخاطر مرتفعة

- يعكس التصنيف الإجمالي للمخاطر المرتفعة لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة التهديدات وقابلية التعرض لعدد من عوامل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تقترن بانخفاض الوعي العام بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانخفاض مستويات الإشراف والتزامات الإبلاغ. بينما تم الحصول على تصنيف المخاطر أعلاه من خلال عملية تقييم المخاطر القطاعية، إلا أن تصنيف المخاطر المرتفعة يتوافق أيضًا مع توصيات مجموعة العمل المالي وأفضل الممارسات الدولية للقطاع المذكور. تم تسليط الضوء على التجار في قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة دوليًا ومحليًا على أنهم معرضين لأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تعتبر مستويات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة عالية، نظرًا لأن منتجاتهم وخدماتهم من المحتمل أن يتم إساءة استخدامها لتسهيل الأنشطة الإجرامية، وإخفاء مصدر الأموال الناشئة عن الأنشطة غير القانونية ونقل المواد المرتفعة - قيمة السلع عبر الحدود.

تصنيف المخاطر الشاملة للمحاسبين القانونيين

تقييم المخاطر	المخاطر الكامنة	الضوابط الداخلية	المخاطر المتبقية	التصنيف العام للمخاط
المحاسبين القانونيين	كبيرة	فعال جزئياً	متوسطة	متوسطة

- يعتبر المحاسبون من بين القطاعات الرئيسية في القطاع المالي. يلعبون دورًا مهمًا، في العديد من الحالات هم مخولون "Gatekeepers" للنظام المالي ويقومون بتسهيل الأنشطة التي تدعم اقتصاد دولة قطر. يعتبر التصنيف الشامل للمخاطر المتوسطة انعكاسًا لما يلي:

أ) نتيجة تقييم المخاطر القطاعية.

ب) التهديدات وقابلية التعرض لعدد من عوامل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتشمل عوامل غسل الأموال وتمويل الإرهاب هذه إخفاء الهوية المستفيد الحقيقي، ومجموعة واسعة من الخدمات المهنية، والمشاركة في قطاع العقارات، وإدارة أموال العملاء وأصولهم ، وتسهيل عدد من المعاملات الأخرى. تم تسليط الضوء على قطاع المحاسبة دوليًا ومحليًا على أنه معرض لأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتأثر تعرضهم لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل كبير ويعتمد على طبيعة الخدمة المقدمة والنطاقات القضائية التي يتعاملون معها. من المرجح أن يتم إساءة استخدام عملياتهم وخدماتهم لتسهيل الأنشطة الإجرامية وإخفاء مصدر الأموال الناشئة من أنشطة غير مشروعة والتهرب الضريبي والجرائم الأخرى.

تقييم المخاطر القطاعية:

- يوضح المخطط الانسيابي أدناه العملية التي أوصت بها وزارة التجارة والصناعة وتتبعها ، وعليه يجب على الجهات الخاضعة للرقابة أخذها بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر الخاصة بهم. هذه العملية حاسمة لتقييم المخاطر الشاملة وتحديد قابلية المنظمة للمخاطر وبالتالي تحديد خطة العمل المطلوبة والتوصيات اللاحقة.

خطوة 1	خطوة 2	خطوة 3	خطوة 4	خطوة 5
تعريف المخاطر	تقييم المخاطر على المستوى الكامن	تقييم الضوابط	تقييم المخاطر المتبقية	تعيين تصنيف المخاطر للقطاعات

أنواع الخطر وعوامل الخطر:

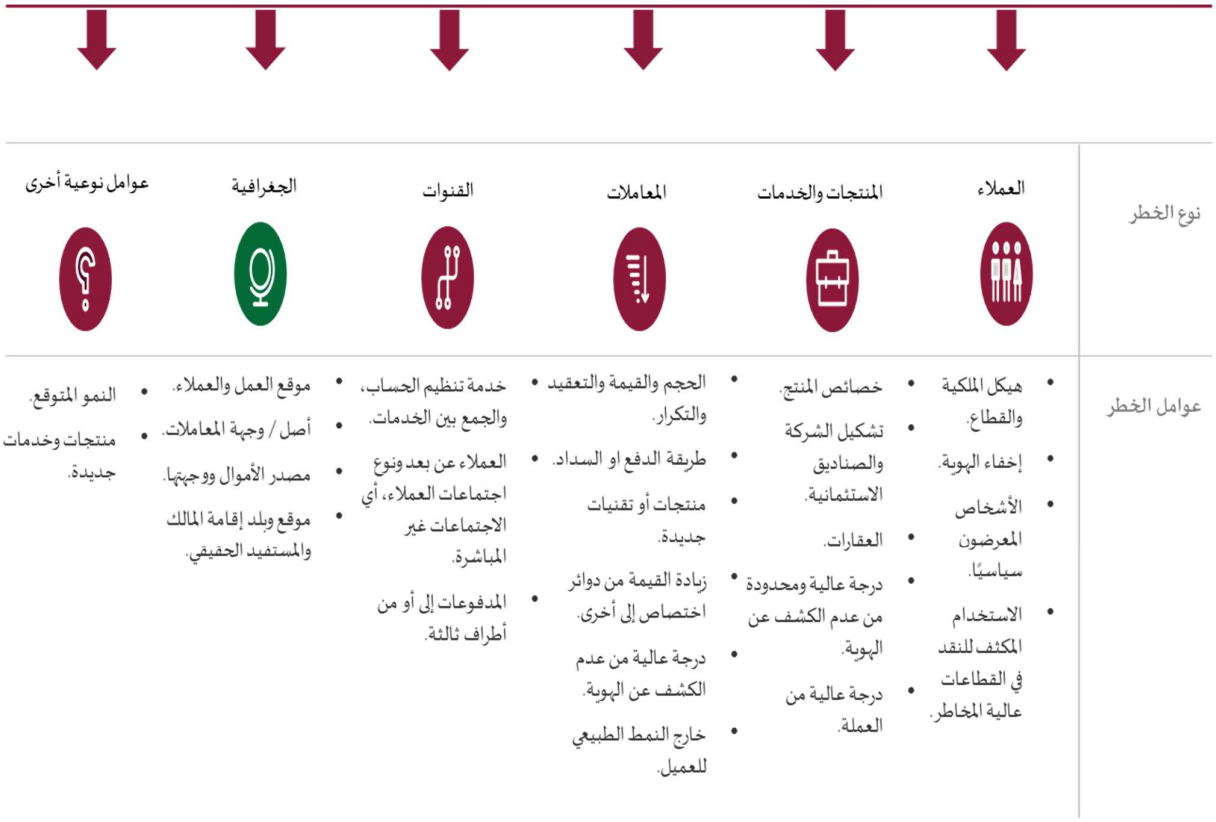

منهجية تقييم المخاطر القطاعية - القطاعات الخاضعة للرقابة

تم تلخيص المنهجية المتبعة لتقييم المخاطر القطاعية أدناه:

- تحديد المخاطر الكامنة للعملاء ، والجغرافيا ، والمنتجات ، وقنوات التسليم ، وحجم الطبيعة والتعقيد لثلاثة قطاعات خاضعة باستخدام معايير نوعية وكمية.
- تقييم عوامل الخطر الكامنة، بناءً على عدد وأهمية عوامل الخطر الكامن.

- جمع البيانات عبر استبيانات واخضاعها للمراجعة المناسبة.
- سجل عوامل الخطر الكامنة للوصول إلى تصنيف فئة المخاطر الفردية ، على سبيل المثال مرتفع ، متوسط-مرتفع ، متوسط ، متوسط منخفض ، منخفض .
- تحديد فئات فعالية الرقابة ، مع تحديد جميع الضوابط، تعيينها للضوابط وفئات المخاطر الكامنة.

فئات المخاطر الكامنة:

- مخاطر العميل.
- المنتجات والخدمات.
- طرق قنوات التسليم.
- مخاطر الدولة (المخاطر الجغرافية).
- عوامل الخطر النوعية الأخرى (الطبيعة والحجم والتعقيد).

- تم تقييم الفئات بناءً على الأهمية وعدد عناصر الضوابط وعدد عناصر الضوابط الرئيسية؛ تم تسجيل فعالية الرقابة من خلال تجميع النتائج للحصول على درجة الفعالية الشاملة.
- ويتم قياس عوامل الخطر الكامنة، من خلال الأوزان التالية:

عوامل المخاطر الكامنة		
القطاع	مؤشرات الخطر	الوزن
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية المحاسبين	الجغرافية	%25
	العملاء	%35
	قنوات التوصيل	%5
	الخدمات والمنتجات	%20
	العوامل النوعية الأخرى والطبيعة والحجم والتعقيد	%15

الرقابة الداخلية:

- قد تكون الضوابط في شكل برامج وسياسات وإجراءات داخلية، وتقارير، وتفويضات، وما إلى ذلك، يتم وضعها من قبل كل جهة خاضعة للرقابة للحد من تأثير مخاطر غسل الأموال، أو لضمان تحديد المخاطر المحتملة على الفور. يتم تقييم الضوابط المطبقة من حيث فعاليتها في التخفيف من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب الكامنة ومن أجل تحديد تصنيف المخاطر المتبقية. يتم تقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال عبر فئات الرقابة التالية من خلال استخدام الاستبيانات:

- تقييمات المخاطر الأخرى السابقة.
- إدارة المعلومات / التقارير.
- حفظ السجلات والاحتفاظ بها.
- مسؤول / وحدة الامتثال المعين لمكافحة غسل الأموال.
- حوكمة الشركات لمكافحة غسل الأموال.
- الرقابة الإدارية والمساءلة .
- السياسات والإجراءات.
- اعرف عميلك، العناية الواجبة تجاه العميل، العناية الواجبة المشددة.

- تدريب.
- الاختبار والرقابة المستقلة.
- كشف وإيداع تقارير المعاملات المشبوهة.
- المراقبة والضوابط.

- تم تقييم كل فئة من الفئات المذكورة أعلاه للتصميم العام. قد تكون هناك مؤشرات إيجابية أو سلبية على حد سواء لتنفيذ الرقابة ويجب توثيقها بوضوح من أجل تقييم الفعالية التشغيلية لكل عنصر ضبط. الطريقة التي تم بها تقييم فعالية الرقابة هي من خلال إجراء استبيان تقييم ذاتي مركّز تم تعميمه من قبل الجهة الرقابية على جميع الجهات الخاضعة للرقابة. يتم تصنيف الضوابط الداخلية وفقًا لمقياس تصنيف محدد مسبقًا أو بناءً على عوامل نوعية، على سبيل المثال فعالة وفعالة جزئيًا وغير فعالة.

تقييم المخاطر المتبقية

- بمجرد النظر في المخاطر الكامنة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية، سيحدد تقييم المخاطر القطاعية المخاطر المتبقية. وهي المخاطر التي تبقى بعد تطبيق الضوابط على نتائج المخاطر الكامنة. ويتم تحديدها من خلال مقارنة مستوى المخاطر الكامنة بالقوة العامة للضوابط الداخلية.
- يشير تصنيف المخاطر المتبقية إلى ما إذا كانت مخاطر غسل الأموال داخل الكيان المرخص تتم إدارتها بشكل مناسب.
- يعتبر تصنيف المخاطر المتبقية مؤشراً لتقييم ما إذا كانت مخاطر غسل الأموال في القطاعات الخاضعة للرقابة تدار بشكل جيد، ومن ثم المضي في الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- نظرًا لطبيعة كل عميل وأنشطته ومنتجاته وخدماته وموقعه الجغرافي، يتم استخدام النهج القائم على المخاطر لتحليل المخاطر الكامنة. عادة ما يتم تخصيص درجة لكل عامل خطر يعكس مستوى الخطر، يمكن بعد ذلك تعيين وزن لكل خطر يعكس مستوى الأهمية في حساب المخاطر الإجمالي بالنسبة لمجالات الخطر الأخرى. وبالمثل، قد يتم تعيين وزن لكل عنصر تحكم يعكس القوة النسبية لعنصر التحكم هذا.
- يتم تقييم المخاطر المتبقية على مقياس تصنيف من خمسة مستويات: منخفض، متوسط منخفض، متوسط، متوسط مرتفع، مرتفع، ويمكن توضيحه كالتالي:

		تقييم المخاطر المتبقية		
تصنيف المخاطر الكامنة	مرتفعة (5)	مرتفعة متوسطة	مرتفعة متوسطة	مرتفعة
	مرتفعة متوسطة (4)	متوسطة	مرتفعة متوسطة	مرتفعة
	متوسطة (3)	منخفضة متوسطة	متوسطة	متوسطة
	متوسطة منخفضة (2)	منخفضة	منخفضة متوسطة	منخفضة متوسطة
	منخفضة (1)	منخفضة	منخفضة	منخفضة
		فعال	فعال جزئياً	غير فعال
		تصنيف الضوابط الرقابية		

نقاط الضعف الرئيسية والعوامل عالية الخطورة - نظرة عامة على دولة قطر:

- دولة قطر شبه جزيرة تقع في الساحل الغربي للخليج العربي، وعضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) ومجلس التعاون الخليجي (GCC) ، وكلاهما عضو في مجموعة العمل المالي.
- من المهم أن نلاحظ أن قطر، باعتبارها دولة ذات مستوى منخفض للغاية من الجرائم، تواجه تهديدات بغسل الأموال ذات طبيعة خارجية. فهي واحدة من أكثر الدول أمانًا في العالم، مع معدلات منخفضة جدًا من الجرائم، ولا يوجد دليل على وجود جماعات الجرائم المنظمة في قطر، لذلك فقد أنشأت قطر لتكون مركزًا ماليًا دوليًا يقدم مجموعة من خدمات الأعمال الدولية.
- إن جاذبية دولة قطر كمركز مالي تعرّضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها قطر في تمويل الإرهاب ومجموعة من أنشطة غسل الأموال، بما في ذلك غسل الأموال المحترف لطرف ثالث، وغسل الأموال على أساس نقدي، وإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين، وغسل الأموال على أساس تجاري، وغسل العائدات، لاسيما من الجرائم الأصلية الأجنبية بما في ذلك الاحتيال، والجرائم الضريبية والجريمة المنظمة.
- القطاعات الأكثر ضعفاً هي المؤسسات المالية، تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات، المحاسبون والقطاع العقاري. ونتيجة لذلك، فإن المنتجات والخدمات المقدمة من الجهات الخاضعة، والتي تخضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة، من المرجح أن يتم استخدامها وإساءة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نقاط الضعف الرئيسية وعوامل الخطر العالية:

- نفذت السلطات القطرية في السنوات الماضية عددًا من الإجراءات والتشريعات لتحسين وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تطوير التقييم الوطني للمخاطر، وأساليب معالجة أوجه القصور التقنية في التشريعات واللوائح، وتعزيز آليات التنسيق في جميع أنحاء الدولة، وتعزيز وحدة المعلومات المالية القطرية، وإسناد دور رقابي لعدد من الجهات من أجل وضع أطر وتنفيذ أعمال الرقابة على جميع القطاعات الخاضعة. وعليه، تم إسناد هذا الدور إلى وزارة التجارة والصناعة للرقابة على القطاعات الثلاثة التي تم ذكرها في هذا التقييم. حدد التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عددًا من نقاط الضعف والعوامل عالية المخاطر التي ستأخذها وزارة التجارة والصناعة بالاعتبار في جهودها للتخفيف من تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها الجهات الخاضعة للرقابة، فضلاً عن مجالات تحسين كبيرة تتعلق بفعالية العمليات، والإجراءات، ومراقبة الضوابط، والإبلاغ والإشراف.
- يكشف تقييم المخاطر القطاعية نقاط الضعف الرئيسية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وعوامل الخطر العالية التي تتعرض لها وزارة التجارة والصناعة والقطاعات الخاضعة لرقابتها. يجب مراعاة هذه العوامل من قبل الجهات الخاضعة للرقابة عند إجراء تقييمات المخاطر الخاصة بها، وتحديد تأثير هذه العوامل على أعمالها الخاصة وتحديد أطر الرقابة اللازمة.
- القائمة ليست شاملة ولا ملزمة، ولن تنطبق هذه على جميع الجهات الخاضعة.
- هذه العوامل تلعب دورًا حيويًا أثناء تحليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث إن العوامل التي تم تحديدها من خلال تقرير التقييم القطاعي لوزارة التجارة والصناعة والجهات الخاضعة للرقابة مذكورة أدناه ويتم تقديمها بما يتماشى مع الإطار التحليلي لمجموعة العمل المالي، والمعروف باسم

"بيستل" (أي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل عوامل الإطار الستة قابلة للتطبيق على وزارة التجارة والصناعة لتقييم المخاطر القطاعية. وفقًا لإطار عمل " بيستل"، وبعد تحليل نتائج الاستبيانات، فإن العوامل القابلة للتطبيق التي تم تحديدها أثناء التقييم المتعلقة بوزارة التجارة والصناعة والقطاعات الخاضعة للرقابة هي كما يلي:

العوامل السياسية:

- عدم كفاية الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد للسلطات المختصة (أي نقص التدريب المتخصص، وانخفاض مستويات الإبلاغ والرصد، ونقص جودة تقارير المعاملات المشبوهة).
- القطاع غير معني أو غير محفز بما فيه الكفاية فيما يتعلق بقابلية التعرض لمخاطر السمعة المتعلقة بغسل الأموال.
- متطلبات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم يتم تحديدها وفهمها أو تنفيذها بشكل جيد من قبل الجهات الخاضعة للرقابة.
- تخصيص الموارد والخبرات غير الكافية لتحديد المالكين المستفيدين للهياكل والمؤسسات والصناديق الاستئمانية المعقدة وما إلى ذلك.
- فعالية العمليات من السلطة المختصة.

عوامل اقتصادية:

- تكوين القطاعات الخاضعة للرقابة.
- المنتجات والخدمات والمعاملات (المعاملات النقدية وتحويلات الأموال عبر الحدود).
- العميل (أنواع ونطاقات العملاء).
- قنوات التوصيل.
- المواقع الجغرافية (الأعمال والعملاء في دوائر الاختصاص عالية الخطورة، غير المقيمين).
- ملكية الاشخاص المعنويين ومراقبتها والمتطلبات المتعلقة بتحديد المستفيد الحقيقي.
- الأعمال القائمة على النقد (على وجه التحديد قطاع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة).
- فعالية الجهات الخاضعة في تنفيذ التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تدابير الرقابة (العناية الواجبة، العناية الواجبة المستمرة، مراقبة المعاملات وحفظ السجلات).
- الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر وأصحاب الثروات العالية.

العوامل التكنولوجية:

- أعمال الخدمات المالية.
- طرق الدفع عالية التقنية.
- تجار العملات الأجنبية.

العوامل التشريعية:

- مراجعة العملية وتحديث التشريعات الحالية.
- التأثير على المعايير الدولية في التشريعات الوطنية.
- الافتقار الى ضوابط الإشراف والمراقبة وللحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الوزارة، مثل بقية الجهات المختصة، يجب أن تأخذ جميع الجهات الخاضعة بعين الاعتبار نقاط الضعف وعوامل الخطر المرتبطة بتمويل الإرهاب وعلامات التحذير المحتملة التي قد تشير إلى نشاط تمويل الإرهاب، ويجب على الجهات الخاضعة ألا تنظر فقط للبلدان المصنفة عالية المخاطر، ولكن أيضًا البلدان المجاورة لها، حيث غالبًا ما ينطوي تمويل الإرهاب على حركة الأموال عبر الحدود. قد يوفر القطاع المالي وغير المالي المتنوع في قطر، وتعقيد وجاذبية المنتجات والخدمات التي تقدمها مختلف القطاعات (مثل العقارات، تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، مقدمي خدمات الصناديق الاستثمانية والشركات، إلخ) عامل قوي لجذب التدفقات المالية للأنشطة المتعلقة بتمويل الارهاب.
- من المهم أن تفهم الجهات الخاضعة للرقابة مصادر وطرق تمويل الإرهاب على المستويين الوطني والدولي، هذا أمر ضروري في الوزارة لأنها تعمل على تطوير وتنفيذ برنامج فعال لمكافحة تمويل الإرهاب. وتماشياً مع الممارسات الدولية، يجب أن يأخذ التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعين الاعتبار الأساس الذي تستند إليه، وتحديد أولويات سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخصيص الموارد. في الوقت نفسه، يجب أن تكون الجهات الخاضعة على علم تام بالتهديدات التي يسببها تمويل الإرهاب وكيف يمكن إساءة استخدام منتجاتها وخدماتها لهذه الأغراض.
- ينص قانون مكافحة غسل الأموال واللائحة التنفيذية للقانون الجديد الذي أصدرته دولة قطر بموجب المادة 3 من القانون رقم 20 لسنة 2019 على أن جريمة تمويل الإرهاب تمتد إلى أي أموال، سواء من مصدر مشروع أو غير مشروع، بغض النظر عما إذا كانت الأموال قد استخدمت بالفعل لارتكاب أو محاولة ارتكاب عمل إرهابي أو مرتبط بعمل إرهابي محدد. تعتبر جريمة تمويل الإرهاب قد ارتكبت، بغض النظر عما إذا كان الشخص المتهم بارتكاب الجريمة موجودًا في نفس البلد أو حيث توجد المنظمة الإرهابية أو حيث تم ارتكاب العمل الإرهابي أو الذي سيتم ارتكابه في أي دولة أخرى.
- إن المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب هائلة وقد تعرض أمن وسمعة النظام المالي والأعمال والمهن غير المالية المحددة في قطر للخطر. ففي الوزارة، نتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان استمرار تحديث إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب ومراجعتها بانتظام لمراعاة أي تطورات حديثة، وطرق جديدة مطبقة من المنظمات الإرهابية، والتقنيات وما إلى ذلك. حيث من المهم أن تحافظ الجهات الخاضعة على وعي، ونحن نعمل على تنفيذ أنظمة فعالة لمراقبة المعاملات.
- من المحتمل أن يتم إساءة استخدام المنتجات والخدمات المقدمة من الجهات الخاضعة للرقابة أثناء وضع الأموال أو نقلها أو استخدامها عبر الطرق التالية:
  - أ) تهريب النقود.
  - ب) عبر أدوات قابلة للتداول لحاملها.
  - ج) عن طريق استخدام المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة.

ملخص نقاط الضعف الرئيسية وعوامل الخطر العالية:

يقدم الجدول أدناه ملخصًا لنقاط الضعف الرئيسية وعوامل الخطر العالية المحددة من تقييم المخاطر القطاعية الذي تم إجراؤه للقطاعات تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة:

القطاعات	النقد والسيولة	تقنيات دفع جديدة	إخفاء الهوية/ المجهولية والتعقيد	عدم توفر الوعي بخصوص غسل الأموال / تمويل	صناديق الاستثمانية، الشركات صورية، الخ.	المدفوعات الدولية	العملاء/ دوائر الاختصاصذوي المخاطر	الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر، والأفراد ذوي	حراس البوابة (Gatekeepers)
مقدمي الخدمات للشركات وصناديق الأمانة	مرتفعة	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	مرتفعة	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
المحاسبون	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

- كجزء من عملية تقييم القطاع، تهدف وزارة التجارة والصناعة إلى تقييم احتمالية (التهديدات ونقاط الضعف) لحدوث غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل قطاع من القطاعات الثلاثة. نتيجة لذلك، يتم تشجيع الكيانات المبلغة على النظر في نقاط الضعف وعوامل الخطر العالية أثناء تقييم مخاطر الأعمال.

كيف يجب على الجهات الخاضعة للرقابة استخدام تقييم المخاطر القطاعية:

- يجب على الجهات الخاضعة للرقابة استغلال نتائج التقييم القطاعي للمخاطر التي ستساعدهم على فهم نطاق تقييم المخاطر القطاعية. يجب على كل جهة خاضعة للرقابة مراجعة التقييم الخاص بقطاعه (القسم 6 ، 7 ، 8) الذي يغطي المخاطر العامة وخصائص القطاعات المرتبطة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب (مع الملاحظة أن الكيانات المبلغة الفردية ستختلف عن متوسط القطاع).
- سيساعد تقييم المخاطر القطاعية الجهات الخاضعة للرقابة على فهم مكامن الضعف والمجالات الأكثر خطورة داخل القطاع. إذا كانت الجهات الخاضعة تعمل في أكثر من قطاع، فيجب عليها مراجعة وتطبيق جميع تقييمات المخاطر ذات الصلة.
- بغض النظر عن تصنيفات مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب في تقييم المخاطر القطاعية، عندما تقوم الجهات الخاضعة للرقابة بتقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب الخاصة بها، ينبغي عليها النظر في مستوى المخاطر التي ترغب في قبولها والتي يشار إليها أحيانًا باسم "قابلية المخاطر".
- سيساعد تقييم المخاطر القطاعية أيضًا الجهات الخاضعة للرقابة في فهم المواضيع التي حددت فيها وزارة التجارة والصناعة نقاط ضعف في الضوابط التي يجب أن تكون موجودة للحد من المخاطر والالتزامات المتعلقة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب.